



□ جامعة 08 ماي 1945 قالمة



مخبر الدراسات القانونية البيئية (LEJE)



□ الملتقى الدولي حول:

النظام القانوني لحماية البيئة في ظل القانون الدولي والتشريع الجزائري

يومي: 9 و 10 ديسمبر 2013

مداخلتة بعنوان:

القانون البيئي في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية

من إعداد :

الدكتور: نجاح عصام

□ جامعة 08 ماي 1945 قالمة



□ مقدمة:

قواعد القانون البيئي جاءت لأجل ان تحد من التلوث البيئي الذي ساهمت في اتساع رقعته الدول الغنية في العالم لاسيما دول الاتحاد الاوروبي و الولايات المتحدة الامريكية .

في دول الاتحاد الاوروبي و في الولايات المتحدة الامريكية لم يلتفت الى تدابير حماية البيئة الا مؤخرا مقارنة مع اهتمامهم ب التبادل الحر , ثم لما أصبحت البيئة محل اهتمام عالمي , هناك من اثار في اوروبا و الولايات المتحدة الامريكية الى ان هذه التدابير من شأنها أن تعيق حرية التجارة وز الصناعة و النقل لذلك كان من الازم اعادة النظر فيها و تطويرها لتتلاءم مع متطلبات الاقتصاديات الحرة و التطور التكنولوجي الذي لا استغناء عنه .

من خلال هذه المداخلة سنحاول معرفة ما هي الانشغالات المثارة في الدول الاوروبية و امريكا المتعلقة

بقواعد القانون البيئي؟ كيف تطورت قواعد القانون البيئي في تلك الدول مع الاخذ بعين الاعتبار

انشغالات الصناعيين؟ ماهي الثغرات التي يمكن تحديدها في قواعد القانون البيئي؟

أولا- القانون البيئي في الاتحاد الأوروبي:

لما تم إبرام اتفاقية روما المؤسسة للمجموعة الأوروبية سنة 1957 لما يكن في ذهن واضعها موضوع البيئة و حمايتها , لذلك لم تتضمن الاتفاقية أي بند متعلق بالبيئة. واستمرار الأمر على ذلك إلى غاية سنة 1972 لما تم تبني نصوص أوروبية تهدف لحماية البيئة. ومنذ ذلك الوقت و الاهتمام الأوروبي بالبيئة في ازدياد مستمر حتى أصبحنا أمام فرع قانوني جديد هو القانون الأوروبي البيئي " le droit communautaire de l'environnement " المشكل من مجموعة من الاتفاقيات ولتنظيمات و لكن سوء تطبيقها من طرف الدول الأعضاء يشكل نقطة الضعف الرئيسية.

المادة 174 من اتفاقية الاتحاد (ماستريخت) تنص على أنه : " سياسة المجموعة الأوروبية في مجال البيئة يهدف لتحقيق مستوى حماية مرتفع أخذا بعين الاعتبار تنوع الحالات في مختلف مناطق المجموعة الأوروبية. هي قائمة على مبدأ الحيطة و العمليات الوقائية, مبدأ التصحيح... وعلى مبدأ الملوث يدفع"¹ و قد نصت المادة 6 من اتفاقية الاتحاد على أن مقتضيات السياسة البيئية لا بد أن تدمج في تعريف و تفعيل سياسات و نشاطات المجموعة الأوروبية.

1-المبادئ المعتمدة

- مبدأ الحيطة يمكن أن يكون يتم تفعيله لما يتعلق الأمر بتدخل عاجل لمواجهة خطر ممكن الحدوث في حالة ما إذا لم تسمح المعطيات العلمية ب تقييم كامل للخطر ودائما في حالات الخطر المهدد للصحة العمومية..

- مبدأ " الملوث يدفع " " polueur payeur " يطبق في عديد النصوص البيئية. التعليلة الإطار "المرميات" « déchets » la directive-cadre تنص على أن تكلفة التخلص منها يجب أن يتحملها من رماها الذي يجب أن يدفع لمن جمعها.

2-الوسائل أو الآليات

المادة 175 من اتفاقية الاتحاد تنص على وجوب اعتماد برنامج نشاط يحدد الأهداف الأولية الذي يجب أن يعمل مجلس الاتحاد و البرلمان الأوروبي على تحقيقها. البرنامج السادس الذي تم اعتماده سنة 2002 على مدى عشر سنوات يشمل الأهداف التالية:- العمل من أجل القضاء على الاحتباس الحراري

¹ l'article 174 dispose que : « la politique de la communauté dans le domaine de l'environnement vise un niveau de protection élevé, entenant compte de la diversité des situations dans les différentes régions de la communauté. elle est fondée sur les principes de précaution et d'action préventive, sur le principe de la correction, par priorité à la source, des atteintes à l'environnement et sur le principe du pollueur payeur. »

-حماية الطبيعة و إيقاف انقراض التنوع البيئي
-تحسين جودة البيئة و الصحة العمومية
القطيعة مع التقنيات المضررة بالبيئة في مجال تسير الموارد الطبيعية.

القانون البيئي الأوروبي² يقوم بالأساس على تعليمات (تنفيذها ليس فوري و إنما يعطي أجل للدول الاعضاء) هذا لأجل أن يسمح للدول الأعضاء بإدماج ما جاء فيها و لكن يطرح إشكال لما لا يتم اعتمادها. مثال ذلك التعليمية رقم 2003/1829 جاءت من أجل توحيد شروط وضع بطاقة المعرفة بالمنتوج و وضع مكونات المنتج الموجه للاستهلاك بشري أو حيواني و بالأخص تحديد "اوجم" "OGM" Les وكذلك التعليمية الجديدة المتعلقة بجودة الهواء المتبناة في شهر ماي 2008 التي تحدد الأهداف من أجل تخفيض بعض الملوثات قبل حلول أجل معينة.

(la nouvelle directive sur la qualité de l'air adoptée en mai 2008)

إضافة إلى التعليمية المتعلقة بتسيير الضوضاء هي مثال نموذجي للشكل الجديد للتشريع على المستوى "la gestion du bruit" الأوروبي.

الأهداف الأساسية للتعليمية هي المتعلقة بتحديد التعرض للضجيج في البيئة و إعلام المواطنين بأضرار الضجيج و أثاره السلبية.

كما تم اعتماد التعليمية الإطار المتعلقة بالأرض و إن كانت غير ملزمة لوجود دائما نقاش حولها ولكنها تدعو الدول الأعضاء لتصنيف المناطق التي تتضمن أخطارا كافتقارها من المواد العضوية أو انجراف تربتها أو ملوحة تربتها...

كما يتضمن تنظيمات و هي قليلة جدا و تستخدم للإدخال أحكام الاتفاقيات في القانون الأوروبي وتتضمن أحكاما فورية التنفيذ³. كما يمكن أن يتم تغطية بعض المجالات من قانون البيئة باتفاقات مبرمة بين المتعاملين الاقتصاديين.

3 - وسائل أو آليات المراقبة

اللجنة الأوروبية لديها صلاحيات من بينها صلاحيات متعلقة بمتابعة السياسة الأوروبية في مجال البيئة لدى الدول الأعضاء, غير أن اللجنة وسائلها محدودة جدا و فليس لديها بعد مفتشين للبيئة كما لها مفتشين في مجال المنافسة أو الصيد و غيرها من مجالات. فمراقبتها للسياسة الأوروبية في مجال البيئة يتم عن طريق الدراسات التي تقوم بها مكاتب استشارية أو عن طريق الشكاوى المقدمة من طرف الأفراد و الجماعات.⁴

5 - عدم فعالية القانون الاوروبي و الحلول المقترحة

غياب نقل التعليمات الأوروبية أو نقل سيئ لها أو تطبيق سيئ لها

. *Absence de transposition, mauvaise transposition mauvaise application*

² Florence Simonetti, " Le droit européen de l'environnement", Rev. Pouvoir, Seuil, 2008/04, n° 127, pp. 67-85.

³ le règlement (ce) n° 2037/84 qui met en oeuvre le protocole de Montréal interdit l'utilisation de substances qui appauvrissent la couche d'ozone et notamment les chlorofluorocarbones (cfc) qu'on trouvait dans les bombes aérosols et les réfrigérateurs, et le bromure de méthyle, utilisé comme pesticide

Florence Simonetti, art-cit.

في منتصف الثمانينات قامت اللجنة الأوروبية بالمتابعة النشطة للدول الأعضاء المعاندة في تطبيق التعليمات الأوروبية المتعلقة بالبيئة , وذلك تبعا للكارثة "سيفيزو" "Seveso" الايطالية⁵. و على اثر هذه الكارثة صدرت التعليمات الأوروبية المسماة "سيفيزو" التي تفرض على الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بتحديد و تصنيف المواقع الصناعية التي تمثل لأخطار لحوادث , كان ذلك بتاريخ 24 جوان 1982 وتم تعديلها سنة 1996 لأجل توحيد السياسة الأوروبية في مجال الاحتياط من الأخطار الصناعية الكبرى.⁶

غير أنه و بالرغم من تحذيرات و إنذارات اللجنة الأوروبية و كذلك صدور العديد من القرارات القضائية من الهيئات القضائية الأوروبية المتضمنة التعويضات لجبر الأضرار البيئية , إلا أن الدول الأوروبية في مجملها لا تتبنى كل التعليمات الصادرة عن هيئات الاتحاد الأوربي.
و مثال ذلك قضية "كورويبتوس" "Kouroupitos"⁷ و ابتداء من تاريخ دخول اتفاقية "ماستريكت" حيز النفاذ أصبح من الإمكان فرض غرامة تهديديه على الدولة التي لاتنفذ قرار قضائي متعلق بالبيئة⁸.
ولهذا اقترحت اللجنة الأوروبية في فيفري 2007 مشروع تعليمات لإجبار الدول الأعضاء لاعتبار التجاوزات الخطيرة المتعلقة بالبيئة كجرائم و عليها السهر على معاقبة فاعليها و اقتراح هذه التعليمات جاء لكي تعوض القرار الإطار "décision cadre" لمجلس الاتحاد لسنة 2003 الملغاة من طرف محكمة العدالة الأوروبية سنة 2005 لانعدام التأسيس القانوني.

La **catastrophe de Seveso** s'est produite le 10 juillet 1976. Un nuage contenant de la dioxine s'échappe d'un ⁵ réacteur de l'usine chimique Icmesa, située dans la commune de Meda, et se répand sur la plaine lombarde en Italie. Quatre communes, dont Seveso, sont touchées. Peu après l'accident, les feuilles des arbres jaunissent et les animaux domestiques meurent par dizaines. Seveso est alors considérée comme « la plus grande catastrophe depuis Hiroshima » et non plus seulement comme une « catastrophe environnementale ».

Le bilan exact sera connu sept ans plus tard, au moment de l'ouverture du procès des responsables des différentes sociétés incriminées. 193 personnes, soit 0,6 % des habitants de la zone concernée, ont été atteintes de chloracné, essentiellement des enfants. Aucune n'est décédée, un petit nombre seulement a gardé des séquelles. La moyenne descancers et des malformations fœtales n'a pas augmenté de manière significative. La seule victime indirecte fut le directeur de l'usine qui a été assassiné par les Brigades rouges. En revanche, sur le plan écologique, les effets de la catastrophe sont tangibles : outre les 3 300 animaux domestiques morts intoxiqués, il faut abattre près de 70 000 têtes de bétail. Par ailleurs, les sols agricoles et les maisons nécessiteront de lourds travaux de décontamination. Cet accident, qui a donné son nom depuis à tous les sites de production classés à risques en Europe (1 249 rien qu'en France), a exposé les dangers des activités industrielles chimiques en milieu urbain.

www.wikipedia.fr

Florence Simonetti, art-cit.

⁷ Cette affaire emblématique concerne l'embouchure de la rivière Kouroupitos qui s'était peu à peu transformée en décharge sauvage de déchets toxiques et dangereux. la commission avait ouvert une procédure précontentieuse dès 1988. cette procédure aboutit en 1992 à un arrêt en manquement de la cour de justice 52 qui resta lettre morte, si bien que huit ans plus tard la même cour de justice condamna la Grèce au versement d'une astreinte journalière de 20 000 euros par jour tant que son premier arrêt ne serait pas exécuté. la décharge cessa alors rapidement ses activités mais le site ne fut pas pour autant dépollué, ce qui conduisit la commission à saisir une nouvelle fois la cour de justice, près de vingt ans après l'ouverture de l'infraction 53. dans cette affaire, la Grèce aura versé environ 4,5 millions d'euros au budget communautaire. in europa.eu/rapid/press-release_IP-01-1150_fr.doc

<http://eur-lex.europa.eu/fr/treaties/dat/11992M/htm/11992M.html#0001000001> ⁸

و في سنة 2004 اقترحت اللجنة الأوروبية تعليمة ليتم المصادقة عليها من طرف المجلس و البرلمان من أجل ان يتم اعتماد في القانون الأوروبي المحور الثالث من اتفاقية "أريوس" "Aarhus" (الدنماركية) للسماح للتداعي أمام القضاء الأوروبي من أجل القضايا المتعلقة بالبيئة. و بالفعل سمحت محكمة الاتحاد الأوروبي للمنظمات غير الحكومية بالتداعي أمام القضاء في مجالات البيئية و ذلك سنة 2012.⁹ كما فتحت الاتفاقية المجال واسعاً لمن يرغب في الاطلاع على الوثائق المتعلقة بالبيئة , بل أكثر من ذلك سمحت لهم بالمشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالبيئة.¹⁰

ثانياً. القانون البيئي في الولايات المتحدة الأمريكية

التنظيمات المتعلقة بالبيئة في الولايات المتحدة الأمريكية كثيرة جداً و متعددة في الغالب القانونيون المتخصصون في القانون البيئي لا يتناولون موضوع البيئة دون الإشارة الى تعقيده و تركيبه. القانون البيئي بصفة عامة هو تراكم للتفاصيل متعددة , اضافة الى انه ليس له اطار إيديولوجي وحيد و متناسق.

أكثر من ذلك يمكن القول انه له إيديولوجيتين متناقضتين , الأولى تبحث عن الفعالية بدل العدالة فهي مهتمة بالرفاهية الاجتماعية. الثانية تقييم البيئة لذاتها حيث تأخذ بعين الاعتبار فكرة الالتزامات الاخلاقية اتجاه المخلوقات غير الإنسانية.

فالإيدولوجيا الأولى مرتبطة بالاقتصادي و الثانية مرتبطة بالايكولوجي.

إذا كانت فكرة أن تقوم حكومة الولايات المتحدة الأمريكية باعتماد تنظيمات لأجل حماية البيئة مقبولة بشكل كبير في الولايات الأمريكية , و لكن الاختلاف الرئيسي هو الاختلاف المتعلق بتنظيم الغازات المسببة في الاحتباس الحراري.

الولايات المتحدة الأمريكية لم تعتمد بعد تدابير واضحة تتجه نحو تحديد إرساليات الغاز Les émissions de gaz à effet de serre.

فبالرغم من توقيعها على الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة المتعلقة بالتغيرات المناخية و مشاركتها في مختلف الندوات التي تنظمها الدول الموقعة على الاتفاقية , لم توقع الولايات المتحدة الأمريكية (الدول الصناعية الوحيدة) على اتفاقية "كيوتو"¹¹

http://fr.wikipedia.org/wiki/Convention_d'Aarhus

6 Savoir pour mieux réagir in

http://www.fne.asso.fr/includes/mods/kb_upload/File/Lobbying%20et%20actions%20juridiques/Information%20participation/conventionAarhus.pdf

¹¹ Le **protocole de Kyoto** est un traité international visant à la réduction des émissions de gaz à effet de serre et qui vient s'ajouter à la Convention-cadre des Nations unies sur les changements climatiques dont les pays

فالحكومة الفيدرالية بينت عدم اتهامها المطلق بفرض حدود ملزمة لإرساليات او انبعاثات الغاز. لهذا السبب كانت إدارة بوش محل انتقاد كبير, و بطريقة أكثر دبلوماسية واصلت إدارة كلنتون على نفس المناول, حيث صرحت بلن كل عمل فردي من و م أمريكية أو مجموعة الأمم الصناعية فردية هو خطأ. السياسة المعتمدة على المستوى الوطني في مواجهة التغيرات المناخية تمثل في إيجاد مساعدات مالية للبحث- الذي كان له نتائج إلى حد ما لها معنى- و دعم رقابة تطوعية.

و النقاش المركزي الذي أثير متعلق بالطبيعة البنوية و يتمحور حول من لديه سلطة القرار أي من يمكن أن يعد السياسة المتعلقة بالبيئة. ويرتكز هذا النقاش حول نقطتين أساسيتين :

الاولى مرتبطة بتقسيم السلطة بين الحكومة الفيدرالية و حكومات الولايات.

الثانية مرتبطة بالمؤسسات الحكومية : ماهي وظائف و دور المجالس التشريعية و الادارة و المحاكم (و يمكن حتى المنظمات غير الحكومية و المواطنين) في اعداد سياسة بيئية ؟

هذا عن الطبيعة البنوية للقانون البيئي أما النقاش الموضوعي فيتعلق بالمبادئ التي تقوم عليها السياسة البيئية. على أي أساس لا بد ان تركز السياسة البيئية ؟

أكثر دقة سؤالين يطرحا : واحد مرتبط بتحليل المردودية حيث أه ميته متصاعدة منذ عشرينتين في السياسة البيئية (و في السياسة التنظيمية ككل)

و الثاني متعلق بمبدأ الحيطة -الذي لم يؤخذ بعين الاعتبار في الولايات المتحدة الامريكية.

الموضوع الأخير محل نقاش يمكن ان وكيف على انه تقني : ماهي الوسائل الاكثر فعالية للحصول على نتائج ملموسة و مرغوبة؟¹²

participants se rencontrent une fois par an depuis 1995. Signé le 11 décembre 1997 lors de la 3^e Conférence des Parties à la Convention (COP 3) à Kyoto, au Japon, il est entré en vigueur le 16 février 2005 « au quatre-vingt dixième jour après la date à laquelle au moins 55 Parties à la Convention, incluant les Parties Annexe I qui comptaient en 1990 un total d'au moins 55 % des émissions de CO2 de ce groupe, avaient déposé leurs instruments de ratification, d'acceptation, d'approbation ou d'accession »¹. « Au 14 janvier 2009, 184 États avaient déposé leurs instruments de ratification, d'accession, d'approbation ou d'acceptation » Ce protocole vise à réduire, entre 2008 et 2012, de 5,2 % par rapport au niveau de 1990 les émissions de six gaz à effet de serre : dioxyde de carbone, méthane, protoxyde d'azote et trois substitués des chlorofluorocarbones.

http://fr.wikipedia.org/wiki/Protocole_de_Kyoto.

Michael HERTZ, " Les grands débats autour du droit de l'environnement aux Etats Unis, Rev. Pouvoirs/Seuil, ¹² 2008/4, n 127, pp. 85-105.

أولا - المسائل البيئية

وفق العبارة الشهيرة للقاضي كنيدي «اباء الدستور الامريكي "جزأوا ذرة السيادة" fragmenté»
 « l'atome de la souveraineté » لما قسموا السلطة الحكومية بين الحكومة الفيدرالية و الولايات .
 تقسيم المسؤوليات بين الطرفين كان مثار احتجاج متواصل على مدار التاريخ الامريكي سواء تعلق الامر
 بالسلطة التشريعية او السلطة التنفيذية.¹³

ابتداء من سنة 1970 الحكومة الفيدرالية هيمنت على التنظيم البيئي . تبريرات عديدة قدمت لآجل تبني
 هذا الخيار .

التبرير الاول : حتى لا تكون الولايات في وضع تنافسي فيما بينها فمن يتبنى اكثر من القواعد البيئية
 يكون غير محبذ من طرف الشركات التصنيعية في حين قد يكسب اكثر تعاطف المواطنين الناشطين في
 مجالات البيئة او يفتح المجال للمزايدات السياسية.

التبرير الثاني متعلق بمسألة " التلوث عابر للولايات " « les retombées »

فاذا أحدث تلوث في ولاية ما تلوث في ولاية اخرى هذه الاخيرة يكون لها امكانية متابعتها على المستوى
 الفيدرالي في حالة وجود تشريع وطني .

كما انه هذا يسمح للمناصرين للبيئة من متابعة معركة واحدة على المستوى الوطني بدل ان يخضوا
 خمسين معركة اي بعدد الولايات الامريكية.

هذا النقاش متعلق ايضا بأبعاد دستورية , من الناحية النظرية على الاقل الحكومة الفيدرالية لديها سلطات
 محددة . القوانين المتعلقة بالبيئة تركز بشكل عام على سلطة الكونغرس في تنظيم التجارة ما بين
 الأولويات و النشاطات المرتبطة بالتجارة . أغلب النشاطات التجارية تسبب أضرارا على البيئة و لهذا لا
 بد من اعتماد تشريع فيدرالي .

غير ان هناك عديد من الأمريكيين من يفضل ان يكون سلطة التشريع البيئي في يد الولايات بدل الحكومة
 الفيدرالية , لان الولايات تكون اكثر قربا للمشاكل البيئية المحلية المتغيرة من ولاية الى اخرى و بالتالي
 بإمكانها اقتراح حلول افضل . كاليفورنيا كانت في طليعة الولايات , حيث في سنة 2002 تم تبني قانون
 يحدد الغازات المسببة في الاحتباس الحراري للسيارات الجديدة.

وفق قانون حول جودة الهواء كاليفورنيا هي الولاية الوحيدة تسمح لتنظيم ارسالات الغازات للسيارات
 الجديدة في حين معظم الولايات الاخرى لم تصل حتى الى الحد المطلوب من طرف القواعد الفيدرالية
 لجودة الهواء فكيف بالوصول للقواعد الكاليفورنية.¹⁴

¹³ أنظر د. عصام نجاح , القانون المقارن و الانظمة القانونية الكبرى , دار العلوم عنابة , 2011 ص 77 و ما بعدها.

¹⁴ http://fr.wikipedia.org/wiki/Protocole_de_Kyoto.

بعد ذلك 16 ولاية اعتمدت ما شرعته ولاية كاليفورنيا في هذا المجال الذي كان محل طعون قضائية على اعتبار ان الولاية لا يمكنها ان تشرع في مجال الغازات الحبيسة على أساس ان هاته القواعد تمثل ضوابط للاقتصاد المحروقات (من المعلوم انه لا يجوز لأية ولاية ان تتبنى قواعد متعلقة بالمحروقات مختلفة عن ما اعتمدته الحكومة الفيدرالية).

كما ان على كاليفورنيا ان تحصل على الضوء الاخضر من طرف الوكالة حماية البيئة التي رفضت اعطاؤها لياها . هذا القرار (الوكالة) كان محل طعون امام المحاكم.¹⁵

بعد المستوى الاول المتعلق بالنقاش البنوي الحاصل بين الحكومة و الولايات يأتي المستوى الثاني المرتبط بحول من يمكنه من المؤسسات في الوم الامريكية او له الحق في تشكيل القانون البيئي.

المجالس التشريعية لديها عهدة ديمقراطية و شرعية السياسية

في حين المنظمات الحكومية تدعي الخبرة و المرونة.

المحاكم تدعي الحياد و احترام دولة قانون.

بالنسبة للمحاكم لديها وظيفتين اساسيتين

الاولى تتعلق بمعالجتهم للنزاعات المتعلقة بالبيئة و الثانية مراقبة نشاط المنظمات الحكومية من خلال الدعاوى المرفوعة من طرف المواطنين و المنظمات غير الحكومية.

فيما يتعلق الوظيفة الاولى تقاليد العرف الانجلو امريكي مفتوحة على فكرة ان القانون يمكن ان يصنع من طرف القضاة و تاريخيا تم التوجه نحو المحاكم التي تطبق مبادئ القانون العرفي لمعالجة ما يسمى "مسائل البيئة"¹⁶

فنظام السوابق القضائية اصطدم بنظام التشريعات

و لكن تيار قانوني الذي له بعض من التأثير وضح ان القانون العرفي القائم على السوابق القضائية كافي لان يشكل قانون بيئي عصري , حيث أن مجهودات بذلت الى يومنا هذا لأجل استخدام المحاكم ضد انزعاش الغازات الحبيسة عبر "دعاوى الازعاج" *Plainte de nuisance*

يمكن استخدام هذه الدعاوى على اساس فكرة ان المدعى عليه قد تعدى بشكل غير معقول على حق الملكية للانتفاع بشكل لائق بملكه (ملكية فردية) أو على أساس الاعتداء على حق الانتفاع ملك للشعب (ضرر عمومي) *Nuisance privée et nuisance publique*

¹⁵ كما ان كاليفورنيا اعتمدت حدا اعلى للانبعثات الغازات المسببة في الاحتباس الحراري . التعليمات وضعت تحت عنوان "القانون حلول ارتفاع حرارة الكوكب" يهدف لتخفيض الانبعثات للغاز الى حد 35 بالمائة عند سنة 2020 (اي العودة الى حد 1990

¹⁶ انظر د. عصام نجاح , المرجع السابق.

التلويث كان دائما يشكل سببا قويا للمتابعة القضائية غير ان تحديد نوع السلوك الذي يمكن أن يشكل ازعاج صعب و لا يخضع لمعايير محددة و لا يمكن حصرها. و متروك للمحاكم لان تحدد مستويات التلويث القابل للتعويض.

بالنسبة للإزعاج العمومي الناتج عن التلويث يتولى رفع الدعوى الهيئات الحكومية.

السؤال الذي يطرح هو معرفة ما اذا كان هل يمكن اعتبار ان الغازات الحبيسة و ارتفاع حرارة الكوكب يمكن ان يشكلوا اساسا لدعوى

جاءت مناسبتين لان يبين القضاء تبنيه لفكرة انه يمكن ان يكون الغازات الحبيسة و التسخين الكوكب سببا للتعويض : تمثلت الاولى في كون ثمان ولايات رفعت دعوى ضد خمس مؤسسات

لأنها تنتج حوالي 25 بالهئة من الغازات الحبيسة التي حسب المدعين تسبب في اضرار -لا يمكن جبرها- على نظافة المحيط و على الصحة .

المدعون طالبوا بحد أقصى من انبعاث غاز الكربون من هذه المؤسسات لا يجوز ان تتعداه. و نفس الشيء بالنسبة لقرار مشابه جمع ولاية كاليفورنيا بـ General motors corp , حيث رفعت ولاية كاليفورنيا دعوى ضد جنرال موتورز , فورد , تويوتا , نيسان , هوندا و كريسلر . مضمون الدعوى ان السيارات التي تصنعها تلك الشركات تبعث 20 بالمئة من الغازات الحبيسة فطالبت فقط بالتعويض فقط الدعويين قوبلتا بالفرض حيث تم ابراز فكرة ان هذه الحالات تخرج عن اختصاص القضاء و تدخل في مجال السياسي فتم بث الشك في قدرة القضاء على نقد الإدارة.¹⁷

الدور الاكثر اهمية للمحاكم في مجال القانون البيئي تمثل في مراقبة المؤسسات الحكومية بشكل عام و وكالة حماية البيئة بشكل خاص حيث ان قراراتها يمكن مراقبتها من طرف القضاء لما يطعن فيها من المجموعات المنظمة من خلال تعليمات الوكالة , كما يمكن ان يتم الطعن فيها من طرف افراد او مجموعات يرون ان قراراتها لينة و غير فعالة.

و في الاخير يمكن القول ان الهيئات القضائية الامريكية تفتح المجال لدعوى المواطنين ضد الافراد المنتهكين لقوانين معينة او ضد جهاز حكومي لم يقم بتصرفه القانون اذا تعلق الامر مثلا بإصدار تعليمات او تنظيم نص عليه القانون.

بل يمكن للمواطنين و المنظمات غير الحكومية المطالبة بالتحقق من دستورية نشاط الوكالة.

الوكالات الحكومية و الكونغرس

يفوض الكونغرس في كثير من الحالات الوكالات الحكومية لاتخاذ القرارات اللازمة و مجال القانون البيئي لا يشذ عن هذه الحالة.

¹⁷ Michael HERTZ, art-cit.

فقرارا ماسشوسات ضد Epa يبين بوضوح العلاقة التي تربط الكونغرس بالوكالة فيما يتعلق بالتنظيمات المحددة للغازات الحبيسة , فالقانون المتعلق بجودة الهواء يلزم مدير الوكالة بان ينظم تلوث الهواء الصادر عن السيارات التي يتأكد من انها ستهدد بشكل اكيد الصحة العمومية.

منظمة غير حكومية رفعت طلب لدى مدير حتى يستخدم هذه السلطة لتحديد نسبة الغازات الحبيسة الصادرة عن السيارات الجديدة . المدير رفض لان حسب رايه ما تبعثه السيارات "ليس ملوث للهواء" في مفهوم القانون وحتى لو تم استخدامه للسلطة التنفيذية لن يكون ذا جدوى (سنة 2007).

وهذا كله حسب الملاحظين حتى لا يتعارض مع سياسة الرئيس في ذلك الوقت "بوش"

غير ان المحكمة العليا الفيدرالية رفضت تبريراته و امرت الوكالة بتحديد هل الغازات الحبيسة الصادرة عن السيارات ممكن ان تهدد الصحة العمومية أم لا؟

ولكن الملاحظ ان الوكالة تهربت من هذه المهمة في انتظار ادارة جديدة.¹⁸

(ص 13)

ثانيا- النقاش الموضوعي

1- فكرة المرودية

القوانين الاولى الفيدرالية المتعلقة بالبيئة كانت تهدف لتحقيق بيئة نظيفة مهما كان الثمن

وهذا ما جاء في قانون جودة الهواء لسنة 1970 , غير انه ابتداءا من سنوات الثمانينات اصبح المشرع الامريكي يعتمد بشكل متزايد على فكرة المرودية . أول مرة يتم الاعتماد على هذه الفكرة لما ألزم المرسوم الواسي للرئيس "ريغان" المؤسسات الحكومية على القيام بتحليلات للمرودية للتنظيمات المهمة ثم لابد من فحصها من طرف مكتب التسيير و الميزانية قبل اعتمادها . كل الرؤساء اللاحقون له سواء ديمقراطيين كانوا او جمهوريين ابقوا على هذا الاجراء مع بعض التعديلات البسيطة.

ومضمون فكرة المرودية بسيط يتمثل في أن "كل تدبير تنظيمي (سواء كان متعلق بالبيئة ام لا) لا يجب ان يكلف تطبيقه اكثر مما يجلب." يعني ان يكون مربحا (ماديا)

هذه الفكرة و ان كانت تصلح للتدابير التنظيمية المتعلقة بمجالات التجارة و غيرها فلا يمكن – حسب الأمريكيين المعارضين لفكرة المرودية- أن تكون صالحة في مجال البيئة , حيث لا يمكن تسعير مكونات البيئة لان القانون البيئي يقوم على قيم معنوية و اخلاقية بعيدا عن التكاليف المالية. ومن المعلوم أن فكرة المرودية تقوم على اساس ان التكاليف و الارباح تكون نقدية مادية

¹⁸ Michael HERTZ, art-cit.

ممكنة في حالة منتوجات تباع في السوق و لكن لما يتعلق الامر بحياة انسان و صحته او حتى مصادر حياتية نقية او انواع حيوانية او نباتية في طريقها للانقراض فهذا لا يمكن ان يقدر بثمن , و بالتالي فلا يمكن تطبيق تحليل المردودية.

و مسألة منهجية ايضا تثار من طرف الرافضين لهذه الفكرة هل في تقدير التكاليف نأخذ بعين الاعتبار عدد الانفس التي تم انقاذها ام عدد السنوات التي سيعيشها هؤلاء البشر؟

المهم ان تطبيق فكرة المردودية على البيئة يقف امامه الكثير من العوائق :

—صعوبة التقييم و الحساب

- عدم قدرتها على استيعاب توزع و انتشار التلوث على مستويات متعددة مثل ارتفاع حرارة الارض

-عدم امكانية الاخذ بعين الاعتبار ال فوائد التي يمكن جنيها على مر السنوات ففي حالة ارتفاع حرارة الارض قد نصرف الكثير لأجل تخفيض الحرارة و لكن المستفيد لسنا نحن بالضرورة و لكن الاجيال القادمة... فوق نظرية المردودية لا يمكن ان نقوم باي عمل لتخفيض حرارة الارض لأنه ربما لن يكون اي فائدة يمكن ان تجنى بشكا اني من هذه التدابير.

2-مبدأ الحيطة

يقتضي هذا المبدأ ان يتم اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة اخطار ممكن ان تسبب اضرار بالغة و غير ممكن اصلاحها , و غياب دلائل علمية مؤكدة لا يمكن ان يؤخر اتخاذ تلك التدابير,

و هذا المبدأ يتعارض بشكل صارخ مع تحليل المردودية و تم اعتماد هذا المبدأ لأول مرة في اتفاقية ريو 1992 . و لكن ليس هناك تعريف واضح و متفق عليه حول هذا المبدأ و تتجنب معظم التشريعات تبني تعريف صريح في هذه المسألة.

في القانون البيئي الأمريكي تدابير يمكن ان تتخذ على اساس فكرة الاحتياط في حالة وجود ادلة علمية مؤكدة على امكانية حدوث الضرر.

و هذا ما بقي من اثار القانون العرفي في هذا المجال و كذلك قانون 1970 لجودة الهواء.

و لكن تلك التدابير بعيد جدا ان تكون معتمدة على مبدأ الحيطة.¹⁹

¹⁹ Michael HERTZ, art-cit.

ثالثا- وسائل التنظيم (النقاش التقني)

النزاع الأساسي المرتبط ب التنظيم "التوجيه و المراقبة" من جهة و التحفيزات الاقتصادية من جهة أخرى (بالأخص الرسم البيئي و تبادل حقوق الانبعاثات الملوثة) Droits d'émission (contingents)

سؤال فرعي ظهر أيضا متعلق ب الاختيار بين الضرائب و التراخيص المتبادلة) ²⁰

²⁰ Idem.